

## مرسوم بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٩٠ بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ في شأن عدم اثبات السابقة الجزائية الاولى

١ - الاحكام التي رد اعتباره عنها قضاء .

٢ - الحكم الصادر في أية جريمة بالغرامة أو بالحبس أو بهما معا أو بالوضع تحت مراقبة الشرطة وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر بأية عقوبة سابقة على هذا الحكم مما يحفظ عنه صحيفة بقلم السوابق بإدارة تحقيق الشخصية وان تكون العقوبة قد نفذت ما لم تكن قد سقطت بمضى المدة أو بالعضو عنها .

ويستثنى من ذلك الشهادات التي يطلبها راغبو الترشيح لعضوية المجالس النيابية أو للمجالس البلدية أو لوظيفة الوزير أو للوظائف القيادية في الدولة أو لوظيفة المختار ، فتثبت فيها جميع الاحكام .

### ( مادة ثانية )

على الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ،  
وينشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

امير الكويت  
جابر الاحمد

رئيس مجلس الوزراء  
سعد العبدالله السالم الصباح

وزير الداخلية  
سالم الصباح

وزير العدل والشئون القانونية  
ضاري عبدالله العثمان

صدر بقصر بيان في ١٢ ذو القعدة ١٤١٠ هـ  
الموافق : ٥ يونيو ١٩٩٠ م

بعد الاطلاع على الامر الاميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال سنة ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ من يولية سنة ١٩٨٦ ،  
وعلى المادة ٣٢ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الجزاء والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الاجراءات والمحاکمات الجزائية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ بإنشاء محكمة لامن الدولة ،

وعلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ في شأن عدم اثبات السابقة الجزائية الاولى ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٣ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ،

وبناء على عرض وزير العدل والشئون القانونية ووزير الداخلية ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

### ( مادة اولى )

يستبدل بنص المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه النص التالي :

« فيما عدا الاحكام الصادرة من محكمة أمن الدولة والاحكام الصادرة في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣١ ، ٣٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٣ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها لا يثبت في الشهادة التي يطلبها المحكوم عليه عن السوابق الجزائية الاحكام التالية :

## مذكرة ايضاحية

للمرسوم بالقانون رقم ( ٣٤ ) لسنة ١٩٩٠  
بتعديل بعض احكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١  
في شأن عدم اثبات السابقة الجزائية الاولى

رأي المشرع عند اصدار القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ في شأن عدم اثبات السابقة الجزائية الاولى ولا اعتبارات تتعلق بمصالح المجتمع ان يتيح للاشخاص المحكوم عليهم للمرة الى الانخراط في الحياة الكريمة بالمجتمع دون أن تلاحقهم وبين الاستمرار في طريق العمل [المسافر عايض](http://mesferlaw.com) [mesferlaw.com](http://mesferlaw.com) ضمن المادة الاولى من هذا القانون حكما مؤداه ألا الجزائية الاحكام التي رد عنها اعتبارهم قضاء والاحكام أو بالوضع تحت مراقبة الشرطة بشروط معينة .

وإذا كانت الجرائم التي ترتكب ضد أمن الدولة والتي الدولة التي أنشئت بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٩ هي من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣١ و ٣٢ من القانون استعمالها والاتجار فيها تدل على خطورة مرتكبيها على من عدم اثبات السابقة الاولى في الشهادات التي تعطى لهم الصادرة في هذه الجرائم في الشهادة التي تعطى عن السوابق السابقة الاولى للمتهم .

ومن ثم فقد اعد المرسوم بالقانون المرافق لتحقيق المادة الاولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧١ المشار اليه ، نص والاحكام الصادرة في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٣١ ، ٣٢ ، من المرسوم بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه ، لا يثبت في شهادة السوابق الاحكام التي رد الاعتبار تحت مراقبة الشرطة وذلك بشرط عدم صدور حكم آخر أو سقطت بمضى المدة او بالعفو عنها .

كما أبقى النص الجديد في الفقرة الثانية بعد ادخال التي تطلب لمناسبة الترشيح للمناصب الهامة المبينة في النص تعديل يسير في صياغتها على الاستثناء الخاص بالشهادات والتي يجب ان يثبت فيها جميع الاحكام .